الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: برنامج المقارنات الدولية

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية الذي يُقدّم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. ويعرض التقرير موجزا للأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٨ على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لتنفيذ دورة مقارنات البرنامج لعام ٢٠١٧، ولتحويل البرنامج إلى برنامج دائم. ويصف التقرير الأنشطة المنجزة في هذا الصدد في مجالات الإدارة وبناء القدرات والبحوث والمعارف والدعوة. وتُدعى اللجنة إلى الإحاطة علما بالتقدم المحرز على صعيد تنفيذ دورة عام ٢٠١٧ وبالمخاطر التي لم تُعالج بعد؛ وحثّ الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية على إنجاز أنشطة دورة عام ٢٠١٧ دون مزيد من التأخير؛ والإيعاز إلى القائمين على البرنامج ببدء الأعمال التحضيرية لدورة عام ٢٠٢٠؛ وإقناع الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية بضرورة إدماج البرنامج ضمن برامج عملها الإحصائية العادية لضمان استدامة البرنامج باعتباره برنامجا دائما.

* E/CN.3/2019/1.

140119 080119 18-21128 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – موجز تنفيذي

١ – احتُفل في عام ٢٠١٨ بمرور خمسين عاما على إنشاء برنامج المقارنات الدولية. فعلى مدى خمسة عقود، شهد البرنامج نموّا تحوّل في إطاره من مشروع بحثي صغير إلى أكبر برنامج إحصائي دائم في العالم، حيث يشارك فيه ما يناهز ٢٠٠ اقتصاد ووكالة متعددة الأطراف.

٢ – وقد ضُبط أحدث إصدار لبيانات تعادل/تعادلات القوة الشرائية، التي ينشرها البرنامج، بحيث تكون سنة القياس المرجعية هي ٢٠١١، وجُمعت بياناته الجديدة على مدى فترة السنوات الثلاث الممتدة من سنة ٢٠١٦ إلى سنة ٢٠١٨، مع اتخاذ سنة ٢٠١٧ سنةً مرجعية لمنتصف الدورة. ومن المقرر إصدار نتائج دورة مقارنات عام ٢٠١٧ بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وتجري أيضاً عملية وضع سلسلة زمنية تقديرية لتعادلات القوة الشرائية تحقق الربط بين السنتين المرجعيتين ٢٠١١ و ٢٠١٧. وستبدأ في عام ٢٠١٩ دورة جديدة للبرنامج مدتها ثلاث سنوات وتتخذ من سنة ٢٠٢٠ سنةً مرجعية.

٣ – ويشارك ما مجموعه ١٧٥ بلدا في دورة البرنامج لعام ٢٠١٧. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان ١٦٥ بلدا قد قدم بياناته الأولية لأسعار استهلاك الأسر المعيشية إلى الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية بالبنك الدولي. ويجري حاليا تقييم جودة البيانات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وبسبب تأخّر بدء أنشطة دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ في بعض المناطق والبلدان، يقلّ الوقت المتاح لإجراء أنشطة تدقيق البيانات عما كان عليه الحال في دورات البرنامج السابقة. غير أنه من خلال أول تقييم للبيانات المدخلة لأغراض دورة عام ٢٠١٧، تبيَّن أن البيانات المتاحة في هذه المرحلة المبكرة أكثر إحكاماً منها في الدورات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير نُهُج مبتكرة للتدقيق توظَّف فيها تقنيات العرض المرئي للبيانات لزيادة كفاءة عمليات ضمان الجودة المطبّقة في البرنامج.

٤ – وتتمثل الهيئات القائمة على إدارة البرنامج في مجلس الإدارة وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات والفريق الاستشاري التقني. وقد عقدت هذه الهيئات اجتماعاتها وقامت بالإبلاغ وفقا لما هو مقرر على مدى عام ٢٠١٨. وما زال تبادل الخبرات ضمن مجتمع البرنامج آخذا في النمو، حيث تشهد المناطق الإقليمية جميعها ازديادا في أعداد حلقات العمل المقامة لبناء القدرات والبعثات الموفدة لتقديم المساعدة التقنية. وثمة زخم تكتسبه خطة بحوث البرنامج التي يقودها الفريق الاستشاري التقني، حيث هناك ثلاث فرق عمل تجري بحوثا بشأن ستّة من المواضيع الدقيقة الـ ١٣ التي تم تحديدها. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، تم خلال عام ٢٠١٨ تأمين تمويل إضافي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لدعم البلدان العربية.

٥ – وقد روعي في تصميم الموقع الشبكي المحدّث للبرنامج أن يقدم إجابات على أغلب ما قد يتبادر إلى أذهان زواره من أسئلة، بينما هناك أيضا دورة التعلّم الإلكتروني بشأن أساسيات تعادلات القوة الشرائية، التي أُطلقت في آذار/مارس ٢٠١٨، والتي تصطحب الممارسين في جولة عبر جميع جوانب منهجية تعادل القوة الشرائية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان ٢٩٠ شخصا قد تلقّوا هذه الدورة. وأُطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ سلسلة جديدة للمدونات الإلكترونية التي تتناول برنامج المقارنات الدولية ضمن منصة مدونات البنك الدولي للبيانات، وتجري من خلالها دعوة منتجي ومستخدمي بيانات البرنامج من مختلف أنحاء العالم إلى تبادل الأفكار بشأن الابتكارات في مجالات جمع البيانات وتجميعها وتبويبها الانتقائي ونشرها، كما يجري حفز النقاشات بشأن المنهجية وسبل توسيع نطاق تطبيقات تعادلات القوة الشرائية.

٦ - وقد أفضت جهود التوعية التي تقوم بها الوحدة العالمية للبرنامج إلى زيادة وضوح البرنامج للعيان. وقد أسهمت المناسبات التي أقيمت للاحتفال بمرور ٥٠ عاما على إنشاء البرنامج في كل من نيويورك وواشنطن العاصمة وبيجين في إذكاء الوعي بالبرنامج على مستوى المجتمع الإنمائي الدولي وفي غير ذلك من الدوائر. وتحظى رسالة ICP Highlights الإخبارية الفصلية بجمهور من القراء يشمل الأوساط الأكاديمية والمؤسسات الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية والهيئات البحثية وغير ذلك من مستخدمي ومنتجي تعادلات القوة الشرائية.

٧ - وما زال استخدام تعادلات القوة الشرائية آخذا في النمو. فقد باتت مجموعة البنك الدولي تدمج تعادلات القوة الشرائية في معادلتها الدينامية[١] لحساب حقوق مساهمة البلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وما زال رصد التقدم المحرز صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجري على قدم وساق، وتظهر تعادلات القوة الشرائية في المؤشرات الرسمية لخمسة من الأهداف الـ ١٧ وغاياتها، إلى جانب العديد من المؤشرات المرتبطة بها. وعلى وجه الخصوص، استفادت التحليلات المتعلقة بالهدفين ١ و ١٠ والهدف المزدوج الخاص بالبنك الدولي، المتمثل في الحد من الفقر مع تعزيز الرخاء المشترك، من تقديرات الفقر الجديدة التي صدرت عن البنك الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ واستُخدمت فيها خطوط فقر دولية معرّفة بواسطة تعادلات القوة الشرائية. ويعتمد العديد من التحليلات التي تجريها الهيئات البحثية والمجتمع الإنمائي والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام على تعادلات القوة الشرائية عند عقد المقارنات بين البلدان.

٨ - وعلى الرغم من كل هذا التقدم، فإن بعض المخاطر التي تعترض دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ ما زالت قائمة وتلزم معالجتها. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان هناك ١٠ بلدان متأخرة في تقديم بيانات أسعار استهلاك الأسر المعيشية ونحو ١٠٠ بلد ما زال بصدد إجراء الاستقصاءات وعمليات التجميع لبيانات الإسكان والأجور الحكومية وإجمالي تكوين رأس المال. وما زالت الجهود الرامية إلى ضمان جودة البيانات وتقييم إمكانية المقارنة بين النقاط الزمنية بحاجة إلى المزيد من التدقيق والمساعدة التقنية على جميع المستويات. وأي تأخير إضافي في الأنشطة سيهدّد بعدم التمكّن من إصدار نتائج دورة عام ٢٠١٧ بنهاية عام ٢٠١٩ كما هو مقرر.

٩ - وبالنسبة للمراحل اللاحقة لدورة عام ٢٠١٧، ستبدأ في عام ٢٠١٩ أعمال التحضير لدورة البرنامج لعام ٢٠٢٠. وهذا يستوجب ضمان توافر ما يلزم على صعيدي التمويل والترتيبات الإدارية كي يمكن بدء جمع البيانات دون تأخير.

١٠ - وخلاصة القول إن البرنامج مستمر في البناء على دوره الحيوي المتمثل في إعداد تعادلات القوة الشرائية وما يتصل بها من مؤشرات، مما يتيح عقد مقارنات ذات مغزى بين الاقتصادات. غير أنه إذا ما أريد للبرنامج أن يحتفظ بعنفوانه على المدى الطويل، فثمة أهمية حرجة لأنشطة الدعوة التي تمارس بشكل جار مع مقرري السياسات ولتعميم إدماج أنشطة البرنامج في البرامج الإحصائية العادية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

(١) World Bank and International Monetary Fund, “Dynamic formula: report to Governor’s annual meetings 2016”, 20 September 2016.

ثانيا – مقدمة

١١ – احتُفل في عام ٢٠١٨ باليوبيل الذهبي لبرنامج المقارنات الدولية بتنظيم سلسلة من الفعاليات ومناسبات استعراض تاريخ البرنامج في مختلف أنحاء العالم. وقد كانت بداية البرنامج قبل ٥٠ عاما في صورة مشروع بحثي متواضع ينفذ بالاشتراك بين الأمم المتحدة وجامعة بنسلفانيا بمساهمات مالية من مؤسسة فورد والبنك الدولي؛ ويهدف إلى إقامة برنامج منتظم لعقد المقارنات بين النواتج المحلية الإجمالية على أساس تعادلات القوة الشرائية. ومنذ عام ١٩٦٨، تطور البرنامج ليصبح أكبر شراكة إحصائية في العالم، مع تزايد عدد البلدان المشاركة فيه. وكانت اللجنة الإحصائية قد قامت، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، بإنشاء البرنامج باعتباره عنصرا دائما من عناصر البرنامج الإحصائي العالمي، ليجري تنفيذه في دورات مدة كل منها ثلاث سنوات.

١٢ – وقد استُهلّت دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ بنجاح على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، حيث جرى جمع البيانات خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، قام بعض المناطق الإقليمية بإجراء مقارنات مرحلية بين جولتي عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٧. ومن المقرر إصدار النتائج التي تتخذ من سنة ٢٠١٧ سنةً مرجعية بنهاية عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنتاج سلسلة زمنية عالمية لتعادلات القوة الشرائية تحقق الربط بين النتائج التي تتخذ من سنة ٢٠١١ سنة مرجعية للقياس وتلك التي تتخذ من سنة ٢٠١٧ سنة مرجعية، مع أخذ النتائج المرحلية الإقليمية في الحسبان أينما أمكن. غير أن حالات التأخّر في بدء أنشطة الاستقصاء في بعض المناطق والبلدان تشكل خطرا على مدى آنية النتائج المتوقعة ونطاق تغطيتها وجودتها. وبالتالي، فقد كثّف القائمون على البرنامج جهودهم الرامية إلى التخفيف من حدّة هذه المخاطر وضمان نجاح دورة عام ٢٠١٧ التي من شأنها أن ترسي أساسا متينا للبرنامج الدائم.

١٣ – ويقدم هذا التقرير تحديثا شاملا بخصوص الأنشطة المضطلع بها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وهو مقسّم إلى سبعة فروع بيانها كالآتي: الإدارة والتنسيق؛ تنفيذ البرامج؛ البحوث والابتكارات؛ المعارف والدعوة؛ استخدامات تعادلات القوة الشرائية؛ الحالة المالية؛ المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها.

ثالثا – الإدارة والتنسيق

ألف – اللجنة الإحصائية

١٤ – تمثل اللجنة الإحصائية الجهة الرئيسية القائمة على برنامج المقارنات الدولية، فهي التي تتخذ القرارات بشأن وتيرة عمل البرنامج وطرائقه التشغيلية.

١٥ – وقد قامت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨، بالإحاطة علما بالتقرير المرحلي للبنك الدولي الذي عرض أنشطة البرنامج المضطلع بها على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل إنجاز المقارنات المرحلية وإطلاق دورة عام ٢٠١٧ وتحويل البرنامج إلى عنصر دائم في برنامج العمل الإحصائي العالمي. وعلّقت البلدان على التقرير مشيرةً إلى التزامها بالبرنامج وإلى فائدة البرنامج وأهمية إدماج استقصاءات البرنامج في برامج العمل الإحصائية الوطنية.

باء – مجلس الإدارة

١٦ – يحدد مجلس الإدارة السياسات المنظِّمة لإنتاج تعادلات القوة الشرائية الإقليمية والعالمية، ويوافق على منهجية البرنامج وأي تحسينات منهجية تجرى فيه، ويمارس الدعوة لدى مقرري السياسات لكفالة إدراج البرنامج بشكل جارٍ في برامج العمل الإحصائية الوطنية، ويساعد في جمع الأموال للبرنامج.

١٧ – وعُقد الاجتماع الثالث لمجلس الإدارة[٢] في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقام المجلس باستعراض ومناقشة التقدم المحرز في إطار دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ على الصعيدين العالمي والإقليمي، والمخاطر التي لا تزال قائمة وتدابير التخفيف من حدتها، والأعمال التحضيرية لدورة البرنامج لعام ٢٠٢٠. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الرابع للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٩ في نيويورك.

جيم – الفريق الاستشاري التقني

١٨ – يتولّى الفريق الاستشاري التقني تقديم التأكيدات على كفالة اتسام تقديرات تعادل القوة الشرائية بالسلامة المنهجية والجودة عموما، ويكفل الشفافية في عملية تقدير تعادل القوة الشرائية، ويدعم عملية تحويل البرنامج إلى برنامج دائم ينفّذ في إطار دورات ذات وتيرة أكثف.

١٩ – وعُقد الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري التقني[٣] في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، في واشنطن العاصمة. وناقش الفريق التقدم المحرز في دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ وخطة بحوث البرنامج، واستعرض التقدم المحرز من جانب مختلف فرق العمل التابعة للبرنامج[٤] والمعنية بمعالجة مواضيع محددة مدرجة في خطة البحوث.

٢٠ – وناقش الفريق مجموعة مختارة من المقترحات، بما في ذلك مسائل النهج المتبع لاستكمال البيانات لفترات ما بين السنوات المرجعية بالاستقراء، ومصادر البيانات الجديدة لإجراء تسويات إنتاجية العمالة، وتحسين مؤشرات جودة السكن. ولاحظ الفريق أنه قد يلزم إعادة حساب نتائج دورة البرنامج لعام ٢٠١١ بسبب قيام البرنامج المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتنقيح سلسلته الزمنية لتعادل القوة الشرائية وقيام العديد من البلدان بتنقيح بنود الإنفاق في نواتجها الإجمالية المحلية، وبقدر كبير في بعض الحالات، عقب نشر نتائج دورة البرنامج لعام ٢٠١١. ومن المقرر أن يعقد الفريق اجتماعه الثالث في أيار/مايو ٢٠١٩ في فرنسا.

دال – فريق التنسيق المشترك بين الوكالات

٢١ – يمثل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات هيئة التنسيق التي تتعاون في مجال وضع الجداول الزمنية وخطط العمل، وتضع المعايير والأساليب والبروتوكولات المشتركة، وتتفق على الجوانب التشغيلية للبرنامج.

(٢) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/gb-meetings.

(٣) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/tag-meetings.

(٤) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/taskforces.

٢٢ - وقد عُقد اجتماع للمسؤولين الرئيسيين في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات[٥] في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ في نيويورك، بالاقتران مع الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية. وفي الاجتماع، قُدّمت تحديثات بشأن أنشطة البرنامج العالمية والإقليمية وما يتصل بها من تقييمات للمخاطر.

٢٣ - وقد عُقد الاجتماع الخامس لفريق التنسيق[٦] في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة. وناقش الحضور الأنشطة والمخاطر العالمية والإقليمية، والحالة على صعيد تقديم البيانات، والتعليقات الواردة بخصوص المواد التشغيلية، واحتياجات الدعم الإقليمي بخصوص استقصاءات إجمالي تكوين رأس المال، والجدول الزمني العام، ونشر النتائج وإمكانات الوصول إلى البيانات، وآخر المستجدات في مجال أدوات تجهيز البيانات، والتوعية، والمعارف، واستخدام تعادلات القوة الشرائية.

٢٤ - وعُقد الاجتماع السادس لفريق التنسيق في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة. وناقش المشاركون الأنشطة والمخاطر العالمية والإقليمية والحالة على صعيد تقديم البيانات. وأجري تقييم مفصل لجودة بيانات عام ٢٠١٧ والبيانات المرحلية. وأخيرا، نوقش الجدول الزمني العام والخطط المقررة على صعيدي النشر وإتاحة الوصول إلى البيانات. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لفريق التنسيق في آذار/مارس ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة.

رابعا - تنفيذ البرنامج

ألف - الجدول الزمني العام

٢٥ - يختلف الجدول الزمني للاستقصاءات الرئيسية لدورة عام ٢٠١٧، الذي يشمل جمع بيانات أسعار استهلاك الأسر المعيشية من السلع والخدمات، باختلاف المناطق. وبدأت استقصاءات أسعار استهلاك الأسر المعيشية في الربع الأول من عام ٢٠١٦ واستمرت حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وجرت أنشطة أخرى في مجال جمع البيانات وتجميعها، بما في ذلك بيانات السكن والأجور الحكومية وإجمالي تكوين رأس المال، خلال الفترة من الربع الثاني من عام ٢٠١٧ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وبدأت عمليات تجميع بيانات بنود الإنفاق في الحسابات القومية في الربع الأول من عام ٢٠١٧، وستستمر حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٩. ومن المقرر إصدار النتائج العالمية لدورة عام ٢٠١٧ بنهاية عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنتاج سلاسل زمنية عالمية لتعادلات القوة الشرائية تحقق الربط بين النتائج التي تتخذ من سنة ٢٠١١ سنة مرجعية للقياس وتلك التي تتخذ من سنة ٢٠١٧ سنة مرجعية، مع أخذ النتائج الإقليمية المرحلية في الحسبان أينما أمكن. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لضخامة التنقيحات التي أجريت على بنود الإنفاق في حسابات الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان بعد نشر نتائج دورة البرنامج لعام ٢٠١١، أثار فريق المساعدة التقنية مسألة ضرورة تنقيح نتائج سنة ٢٠١١، وناقش المسألة كل من فريق التنسيق وفرق عمل البرنامج ذات الصلة بالموضوع. ومن المقرر إنجاز حساب نتائج سنة ٢٠١١ المنقحة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٩. ويمكن الاطّلاع على الجدول الزمني العام لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧ على الموقع الشبكي للبرنامج[٧].

(٥) International Comparison Program, “Minutes of the Inter-agency Coordination Group principals meeting”, 4 March 2018.

(٦) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/iacg-meetings.

(٧) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp.

باء – حالة البرامج الإقليمية وأنشطة بناء القدرات

٢٦ – في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قامت الوكالات الإقليمية المنفذة، وكذلك المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالإبلاغ عن التقدم المحرز في دورة البرنامج لعام ٢٠١٧، وعن العمليات المرحلية المنفذة، حسب الانطباق، وعن تجميع البيانات لأغراض تكوين السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية. وغطّت التقارير مسائل مشاركة البلدان، والجدول الزمني للأنشطة المتصلة باستقصاءات الأسعار والحسابات القومية، وحلقات العمل المقامة لبناء القدرات والبعثات الموفدة للمساعدة التقنية، والجهود المبذولة لتقييم الجودة، وحساب النتائج النهائية، إلى جانب الجهود الرامية إلى زيادة أنشطة الدعوة والتوعية بخصوص البرنامج في منطقة كل من تلك الكيانات المبلغة.

أفريقيا

٢٧ – أفاد مصرف التنمية الأفريقي بأن هناك ٥٠ بلدا مشاركا في دورة عام ٢٠١٧؛ ويشارك كل من السودان ومصر والمغرب في عمليتي المقارنة الإقليمية الخاصتين بأفريقيا وغرب آسيا. وهناك بضعة بلدان إضافية، مثل جنوب السودان وليبيا، إلى جانب صوماليلاند، تستفيد من أنشطة بناء القدرات مع أنها غير مشاركة في المقارنة الإقليمية لعام ٢٠١٧.

٢٨ – وكانت استقصاءات أسعار استهلاك الأسر المعيشية لدورة عام ٢٠١٧ للبلدان الـ ٥٠ جميعها قد أنجزت بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كانت بيانات ٤٠ بلدا قد قُدّمت إلى الوحدة العالمية للبرنامج. وتُبذل جهود للحصول على بيانات من البلدان العشرة المتبقية، وهي أنغولا وبوركينا فاسو وغابون وغانا وغينيا وغينيا الاستوائية وكابو فيردي وليبريا ومدغشقر ونيجيريا. ويجري جمع البيانات الأخرى المتعلقة بالبنود غير المتعلقة بالأسر المعيشية وتدقيق البيانات في مختلف أنحاء المنطقة، حيث بُلغت مراحل متفاوتة؛ وعُرض على البلدان المتأخرة إمدادها بالمساعدة التقنية. وفيما يتصل بالحسابات القومية، يُتوقّع تلقّي مجاميع بنود الإنفاق في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بمعظم البلدان بنهاية عام ٢٠١٨، وستُنجز الأعمال اللاحقة المتمثلة في تقديم تفاصيل عن الإنفاق وتجميع واستعراض البيانات الوصفية ذات الصلة وإخراج بيانات الإنفاق في شكلها النهائي بحلول تموز/يوليه ٢٠١٩.

٢٩ – وستُحسب النتائج الأولية خلال الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٩ وسيستعرضها فريق الخبراء الإقليمي، وسيسعى مصرف التنمية الأفريقي جاهدا إلى إصدار النتائج النهائية بالصيغة المختصرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستُنشر الجداول الرئيسية للنتائج في شكل إلكتروني في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وسيُنشر التقرير النهائي في تموز/يوليه ٢٠٢٠.

٣٠ – وأجرت المنطقة الإقليمية أيضا عملية مرحلية تم في إطارها جمع بيانات أسعار استهلاك الأسر المعيشية من جانب ٤٧ بلدا خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦؛ وقصر ٣٤ من تلك البلدان نطاق التغطية الجغرافية على العواصم. وعُقد اجتماع لفريق الخبراء الإقليمي بدعوة من مصرف التنمية الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في كوت ديفوار. واستعرض الفريق البيانات الأولية الناتجة عن العملية، وأوصى بإجراء المزيد من تدقيق البيانات وتحريرها قبل إصدار جدول زمني مؤكد لنشر نتائج المقارنات المرحلية.

٣١ - وبالإضافة إلى اجتماع فريق الخبراء الإقليمي، تم تنظيم ثلاثة أنشطة إضافية. فقد عُقدت حلقة عمل إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في توغو، وحلقة عمل بشأن إجمالي تكوين رأس المال في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في كوت ديفوار، وحلقة عمل دون إقليمية للبرنامج في تموز/يوليه ٢٠١٨ في كينيا.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتواصل والتوعية، قُدّمت مذكرة دعوية بخصوص البرنامج إلى الندوة الأفريقية التاسعة عشرة للتنمية الإحصائية، التي عقدت في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في إثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل أهداف البرنامج وأساليبه واستخداماته عنصرا في معظم أنشطة التدريب وبناء القدرات في المجال الإحصائي التي يُضطلع بها في مختلف أنحاء المنطقة الإقليمية. وشُجّعت البلدان أيضا على الترويج للبرنامج جنبا إلى جنب مع إصداراتها المتعلقة ببيانات حساباتها القومية.

آسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - أفاد مصرف التنمية الآسيوي بأن هناك ٢٢ بلدا مشاركا في دورة عام ٢٠١٧. وبدأ جمع بيانات استهلاك الأسر المعيشية خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، وغطت العملية دورة من ١٢ شهرا لكل بلد. وبالتالي، جرى استكمال بيانات الأسعار المجمّعة في عام ٢٠١٨ بالاستقراء الرجعي استنادا إلى السنة المرجعية ٢٠١٧. وجرى جمع بيانات إجمالي تكوين رأس المال خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٨. وجُمعت استقصاءات إيجارات المساكن في عام ٢٠١٨، في حين جُمعت بيانات حجم الكتلة السكنية والأجور الحكومية في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، مع استخدام سنة ٢٠١٧ كسنة مرجعية.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، شارك ٢٠ بلدا في عملية التحديث المرحلي لعام ٢٠١٦. وقُدّمت البيانات الأولية الخاصة بالأسعار والناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تعادلات القوة الشرائية الأساسية، إلى الوحدة العالمية للبرنامج في آب/أغسطس ٢٠١٨ لأغراض عمليات التدقيق على النطاق العالمي.

٣٥ - وأقيمت حلقات عمل إقليمية في مجالي التدريب وتدقيق البيانات بوتيرة ربع سنوية خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وذلك في تايلند بشكل رئيسي. وقُدّم التدريب على الصعيد القطري بناء على الطلب من مصرف التنمية الآسيوي إلى كل من الصين وميانمار في عام ٢٠١٧، ووزّع المصرف على البلدان مبادئ توجيهية تغطي المفاهيم الرئيسية للبرنامج ولتعادلات القوة الشرائية، إلى جانب المبادئ التوجيهية لعمليات استقصاء أسعار استهلاك الأسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توزيع المبادئ التوجيهية التقنية والتشغيلية المتصلة تحديدا بالناتج المحلي الإجمالي وبالاستقصاءات غير المتعلقة بالأسر المعيشية. وأقيمت حلقة عمل إقليمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ جرى خلالها استعراض المفاهيم والممارسات المتعلقة ببيانات الحسابات القومية والأجور الحكومية وببيانات إيجارات المساكن المدقّقة، وأقيمت حلقة عمل لاستعراض بيانات الأسعار وبيانات الإنفاق المفصّلة في الحسابات القومية لعام ٢٠١٧ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٣٦ - ويُتوقّع إخراج بيانات الأسعار المستمدة من عملية التحديث المرحلي للبيانات ومن دورة عام ٢٠١٧ في شكلها النهائي في الربع الثاني من عام ٢٠١٩، كما سيتم إخراج الشكل النهائي لبيانات الإنفاق في الحسابات القومية المستمدة من عملية التحديث المرحلي للبيانات ومن دورة عام ٢٠١٧ في الربع الثالث من عام ٢٠١٩، ويُعتبر موعد إصدار البيانات متوافقا حاليا، ولو بشكل مبدئي، مع الموعد المقرر وفقا للجدول الزمني العالمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٣٧ - وفي مجال التوعية والدعوة، يواصل مصرف التنمية الآسيوي تشجيع البلدان على مواءمة أنشطتها المتصلة بمؤشرات أسعار الاستهلاك مع أنشطة البرنامج ودمج البرنامج بصورة مؤسسية في خططها الإحصائية الوطنية.

رابطة الدول المستقلة

٣٨ - أفادت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة أن ثمانية من بلدان رابطة الدول المستقلة شاركت في عملية المقارنة المرحلية لعام ٢٠١٤. وصدرت النتائج النهائية في نيسان/أبريل ٢٠١٧ ونُشر الموجز الإحصائي[٨] الذي يعرض النتائج المفصّلة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٩ - وانضمت البلدان الثمانية نفسها إلى دورة عام ٢٠١٧. ويشارك الاتحاد الروسي في كل من عمليتي المقارنة الخاصتين برابطة الدول المستقلة وبمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، هناك مناقشات جارية حاليا مع أوزبكستان وتركمانستان، وإن لم تؤكَّد بعد مشاركتهما بشكل رسمي.

٤٠ - وجرى في عام ٢٠١٧ جمع بيانات استهلاك الأسر المعيشية وإجمالي تكوين رأس المال لدورة عام ٢٠١٧. وأُرسلت المبادئ التوجيهية المتعلقة ببنود الاستثمار إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وجرى استعراض البيانات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعُقد اجتماع خبراء إقليمي في أيار/مايو ٢٠١٨ وجرى خلاله استعرض بيانات الأسعار والتقديرات الأولية لتعادلات القوة الشرائية لأغراض استهلاك الأسر المعيشية. وجرى تقديم المساعدة التقنية إلى طاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤١ - ووُزّعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بإيجارات المساكن وحجم الكتلة السكنية والأجور الحكومية في آذار/مارس ٢٠١٨، وجرى جمع البيانات في أواخر عام ٢٠١٨. وجرى أيضا تعميم التوجيهات المتعلقة بتصنيف بنود الإنفاق في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وستكون هذه البيانات موضوع تركيز حلقة عمل إقليمية ستقام في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المنطقة الإقليمية اجتماعا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لمناقشة ما ينطوي عليه نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من مسائل متصلة بدورة عام ٢٠١٧. وسيتم إخراج البيانات المفصّلة لبنود الإنفاق في الحسابات القومية لعام ٢٠١٧ في شكلها النهائي بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

٤٢ - ويُتوقّع إصدار موجز للنتائج في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، بينما ستُنشر النتائج المفصّلة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

٤٣ - وتبذل اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة جهودا لزيادة المعرفة بالبرنامج وبتعادلات القوة الشرائية وزيادة حجم استخدام البرنامج والتعادلات. فقد نُشرت ورقة بحثية[٩] في إحدى الدوريات الرئيسية المتخصصة في الإحصاءات والبحوث، وسيستضيف المؤتمر الاستثنائي للرابطة الدولية

(٨) Interstate Statistical Committee of the Commonwealth of Independent States, *2014 International Comparison of CIS Countries' GDP Based on Purchasing Power Parities* (Moscow, 2017)

(٩) Andrey Kosarev and Sergey Sergeev, "Linking ICP regions with double participation using the 'partially-multilateral' approach (2014 CIS ISP experience)", paper prepared for the thirty-fifth general conference of the International Association for Research in Income and Wealth, Copenhagen, August 2018. Available at www.iariw.org/copenhagen/kosarev.pdf.

للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في موسكو، جلسة مكرسة لموضوع تعادلات القوة الشرائية، حيث سيجري حفز الحوار بين المنتجين والمستخدمين.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

٤٤ - أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بأنه بينما هناك ٣٧ بلدا مشاركا بشكل رسمي في دورة عام ٢٠١٧ الخاصة بالمنطقة الإقليمية، تم تلقّي البيانات من ٣٥ بلدا، وهو ما يشمل إضافتين أخيرتين من الأرجنتين وهندوراس. والحالتان المتبقيتان هما سانت مارتن وغواتيمالا، واللجنة الاقتصادية بصدد التباحث مع هذين البلدين حول إمكان تقديم البيانات قبل نهاية عام ٢٠١٨. ولا تشارك في الدورة فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أو كوبا، وأصبحت كوستاريكا وكولومبيا مشمولتين ببرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد أن كانتا جزءا من عملية المقارنة الخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠١١.

٤٥ - وجرى تعميم التوجيهات وقوائم الأسعار في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتموز/يوليه ٢٠١٨. وبدأ جمع بيانات استهلاك الأسر المعيشية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، مع حدوث بعض التأخّر في بلدان عديدة. وجرى جمع بيانات البنود غير المتعلقة بالأسر المعيشية في الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأجرت المنطقة الإقليمية، على سبيل التجريب، عملية لاستخراج بيانات إيجارات المساكن من الإنترنت، وهي ستقارن بين النتائج الأولية وتلك المستمدة عن طريق الأساليب التقليدية لجمع البيانات. وسيتم إخراج التقديرات التفصيلية لبيانات بنود الإنفاق في الحسابات القومية لعام ٢٠١٧ في شكلها النهائي في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وسيُنجز حساب النتائج الإقليمية الأولية بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٩، وعندئذ سيتم عرضها على الوحدة العالمية للبرنامج.

٤٦ - وعُقد اجتماع تقني للبرنامج في أيار/مايو ٢٠١٨ في بنما، حيث أجرى المتخصصون في إحصاءات الأسعار استعراضا لبيانات الأسعار الأولية المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية وجرى تعريفهم بأشكال الاستقصاءات غير المتعلقة بالأسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في جلسات مع القائمين على الحسابات القومية مناقشة متطلبات البرنامج فيما يتصل بالحسابات القومية. وجرى إيفاد بعثتين قطريتين إلى غيانا ومونتسيرات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٨. وأقيمت حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في ترينيداد جرى خلالها تقديم المساعدة بشأن المنهجية المتعلقة ببنود الإنفاق في حسابات الناتج المحلي الإجمالي إلى بلدان البحر الكاريبي. وعُقد اجتماع تقني لاستعراض استقصاءات أسعار استهلاك الأسر المعيشية والأسعار غير المتصلة بالأسر المعيشية في بوغوتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٧ - ومن المتوقع نشر النتائج والاستنتاجات الإقليمية النهائية في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ وفقا للجدول الزمني العالمي المقرر. وبينما لم يتم جمع بيانات جديدة خلال الفترة البينية، فإن اللجنة تستخدم البيانات الوطنية الموجودة بالفعل التي قدمتها البلدان عن نواتجها الإجمالية المحلية ومؤشرات أسعار الاستهلاك وأسعار الصرف وتعدادات السكان لحساب السلاسل الزمنية التقديرية المرحلية التي تحقق الربط بين نتائج عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧.

٤٨ - وفيما يتعلق بالتوعية، قدمت اللجنة في عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى خططا لتطبيق نهج الاستقصاءات الدوّارة في دورات البرنامج المقبلة، وهي تترقّب عرض نتائج تجربة استخراج البيانات من الإنترنت.

غرب آسيا

٤٩ - أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأن هناك ١٢ بلدا في غرب آسيا مشاركا في عملية مقارنة إقليمية مرحلية. وبفضل ازدياد القدرات الوطنية، أتيحت للمنطقة الإقليمية الفرصة لتنقيح سلاسلها الزمنية لتعادل القوة الشرائية بالكامل وتضمين التقارير مؤشرات أدق وأعلى الجودة. وقد ساعد على ذلك تحسّن آليات جمع البيانات وتدقيقها واستعراضها، إلى جانب توافر بيانات أحدث عن ميزانيات الأسر المعيشية لأغراض حساب تقديرات الإنفاق. ويجري العمل على إخراج النتائج الإقليمية في شكلها النهائي للأعوام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، ويتوقع نشرها في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، إلى جانب البيانات المنقّحة للأعوام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣.

٥٠ - ويشارك ما مجموعه ١٢ بلداً في دورة عام ٢٠١٧ لمنطقة غرب آسيا. ويشارك كل من السودان ومصر والمغرب في عمليتي المقارنة الإقليمية الخاصتين بأفريقيا وغرب آسيا. ولن تشارك ليبيا في دورة عام ٢٠١٧ بسبب المعوقات التي يفرضها الوضع الجيوسياسي، وإن كان من المقرر إجراء نشاط لبناء قدراتها الإحصائية في عام ٢٠١٩. وقد أُنجز جمع البيانات ويجري إحراز تقدم في أنشطة دورة عام ٢٠١٧ وفقا للجدول الزمني المقرر. وستتاح التقديرات التفصيلية لبيانات الإنفاق في الحسابات القومية لعام ٢٠١٧ في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. ويُتوقّع نشر النتائج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٥١ - وقد أقيم ما مجموعه ثلاث حلقات عمل إقليمية في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨ في تركيا: أقيمت حلقة عمل لتدقيق بيانات الإنفاق في الحسابات القومية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وحلقة عمل لإخراج بيانات الأسعار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في شكلها النهائي في شباط/فبراير ٢٠١٨؛ وحلقة عمل لاستعراض النتائج الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت جلسة مكرّسة للبرنامج ضمن حلقة عمل بشأن تقييم إحصاءات الأسعار ومواءمة مؤشرات الأسعار أقيمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في مصر. كما استضافت الوحدة العالمية للبرنامج حلقة عمل لتدريب المدربين على حساب تعادلات القوة الشرائية لفريق الإسكوا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة. وأقيمت حلقتا عمل تدريبيتان وطنيتان للإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأقيمت حلقتا عمل إقليميتان لتدقيق بيانات عام ٢٠١٧ الخاصة بالأسعار وببيانات الإنفاق في الحسابات القومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٥٢ - وقام بعض البلدان في غرب آسيا بدمج مهام البرنامج في برامج عملها العادية، ومن أمثلة ذلك قيامها بتسعير البنود المشمولة بالبرنامج ضمن عملياتها الوطنية لحساب مؤشرات أسعار الاستهلاك. ونتيجة لذلك، فهي تشهد فوائد في صورة ازدياد تواتر عمليات جمع البيانات لتصبح سنوية. وقد ولّدت استقصاءات البرنامج غير المتصلة بالأسر المعيشية حافزا لبعض البلدان لوضع المؤشرات الخاصة بها، مثل وضع مؤشر لأسعار البناء. واكتسب نشاط زيادة الوعي بالبرنامج وبتعادلات القوة الشرائية في المنطقة الإقليمية زخما من خلال الرسائل الإخبارية وموقع جديد على الإنترنت، إلى جانب المبادرات الرامية إلى إدماج أنشطة البرنامج ضمن أنشطة الإحصاءات السعرية الأخرى. وتبذل الوكالات الوطنية أيضا جهودا للترويج للبرنامج ولتعادلات القوة الشرائية.

البرنامج المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٥٣ - ينفّذ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برنامجاً منتظما لإعداد تقديرات سنوية لتعادل القوة الشرائية وفقاً لجدول زمني راسخ. ويشارك ما مجموعه ٤٩ بلداً في برنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دورة عام ٢٠١٧؛ ويتولى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي التنسيق فيما يتصل بـ ٣٧ منها، بينما تتولى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التنسيق فيما يتصل بـ ١٢ بلداً تشمل كوستاريكا وكولومبيا، اللتين خرجتا مؤخراً من مقارنة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويشارك الاتحاد الروسي في كل من عمليتي المقارنة الخاصتين برابطة الدول المستقلة وبمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وستتاح النتائج الإقليمية للبرنامج المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

٥٤ - وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان في أيار/مايو ٢٠١٨ في فرنسا. وناقش اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العملية السنوية لحساب تعادلات القوة الشرائية، والتقدم المحرز في استقصاءات تعادل القوة الشرائية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، والمتطلبات المحددة لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧. وفي حلقة العمل المشتركة بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ناقش المشاركون جملة مواضيع من بينها ممارسات حساب متوسطات الأسعار الوطنية السنوية، ومعاملات التسويات المكانية، ودمج أنشطة تعادلات القوة الشرائية والبرنامج، ومصادر البيانات الجديدة وعلاقتها بتعادلات القوة الشرائية، وطرق حساب تعادلات القوة الشرائية.

الحالات الخاصة على صعيد المشاركة

٥٥ - تشارك أوكرانيا وجورجيا في دورة البرنامج لعام ٢٠١٧، وسيجري ربطهما بالمقارنة العالمية عن طريق المقارنة الخاصة بالمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وعُقدت حلقتا عمل وطنيتان لهذين البلدين في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لتدقيق بياناتهما وحساب نتائجهما الأولية.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، سيتم ربط جمهورية إيران الإسلامية بالمقارنة العالمية عن طريق المقارنة الخاصة بغرب آسيا. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في تركيا لمناقشة مشاركة جمهورية إيران الإسلامية في دورة عام ٢٠١٧ ولتدقيق بياناتها.

جيم - المواد التشغيلية الجديدة

٥٧ - في إطار جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى المناطق والبلدان من أجل تحسين جودة البيانات، وضعت الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية التشغيلية والمواد اللازمة لتدقيق بيانات الإنفاق في الحسابات القومية وبيانات السكن. فأمّا بالنسبة لبيانات الإنفاق، تم تحديث صيغة عام ٢٠١١ لأدوات التدقيق داخل القطر الواحد وفيما بين الأقطار لاستيعاب التصنيفات الجديدة المعتمدة في إطار البرنامج وإدراج مزيد من عمليات التدقيق المعزّزة. وأما بالنسبة لبيانات السكن، فقد طوّرت الوحدة أداة لتدقيق بيانات حجم الكتلة السكنية، إلى جانب أداة شاملة للتدقيق، حيث تُستخدم بيانات إيجارات المساكن وحجم الكتلة السكنية وبيانات الإنفاق لإجراء

تحليلات أكثر شمولا. ونوقشت الأدوات الأربع في اجتماعات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات وفرقة العمل المعنية بالإسكان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويجري حاليا استخدامها في حلقات العمل الإقليمية التي تتناول مسألة التدقيق.

خامسا – البحوث والابتكارات

ألف – خطة البحوث

٥٨ – في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٦، أوصت اللجنة الإحصائية بعدم اعتماد تغييرات منهجية لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧ من أجل الحفاظ على إمكانية المقارنة بين النقاط الزمنية وإتاحة إنتاج سلاسل زمنية موثوقة لتعادل القوة الشرائية. غير أنه بقصد صقل المنهجية وتوجيه خط سير البرنامج مستقبلا، تم الاتفاق على وضع خطة للبحوث ينصبّ تركيزها على ما يلي: (أ) بناء سلاسل زمنية متّسقة لتعادل القوة الشرائية؛ (ب) تحسين موثوقية البيانات وجودتها؛ (ج) معالجة المجالات التي يصعب قياسها، مثل السكن والخدمات الحكومية؛ (د) تعزيز المواءمة بين تعادلات القوة الشرائية والبرامج الإحصائية الوطنية؛ (هـ) الدعوة إلى زيادة استخدامات تعادلات القوة الشرائية وتوسيع نطاق تطبيقها؛ (و) استكشاف الابتكارات على صعيدي التكنولوجيا والمصادر الجديدة.

٥٩ – وبالتالي قام فريق التنسيق المشترك بين الوكالات بتقديم خطة بحوث للبرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ووافق عليها الفريق الاستشاري التقني في أيار/مايو ٢٠١٧، وأقرها مجلس الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتغطي خطة بحوث البرنامج البنود الـ ١٣ التالية التي حدّدها الفريق الاستشاري: (أ) تجميع السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية ونهج الاستقصاءات الدوّارة؛ (ب) تعادلات القوة الشرائية والإنفاق الحقيقي فيما يتعلق بخدمات الإسكان؛ (ج) تسوية الإنتاجية بالنسبة للعاملين في الوظائف الحكومية وفي قطاع البناء؛ (د) الضبط الدقيق لإجراءات الربط العالمي؛ (هـ) جودة تعادلات القوة الشرائية وموثوقيتها؛ (و) استخدامات تعادلات القوة الشرائية في مجال وضع السياسات الوطنية والدولية؛ (ز) أوجه التآزر بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية، وتعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني؛ (ح) تعادلات القوة الشرائية للصادرات والواردات؛ (ط) تعادلات القوة الشرائية لقطاع البناء؛ (ي) تعادلات القوة الشرائية لقطاعي الصحة والتعليم؛ (ك) تعادلات القوة الشرائية ودورها في قياس الفقر على المستوى العالمي؛ (ل) استكشاف الابتكارات في مجال التكنولوجيا ومصادر البيانات من أجل قياس تعادل القوة الشرائية؛ (م) مراعاة الاختلافات في جودة المنتجات عند قياس تعادل القوة الشرائية.

٦٠ – وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان العمل البحثي قد بدأ في بنود الخطة التي تغطي السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية، وتعادلات القوة الشرائية لخدمات الإسكان، وتسوية الإنتاجية، والضبط الدقيق لإجراءات الربط العالمي، وأوجه التآزر بين البرنامج ومؤشر أسعار الاستهلاك وتعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني، إلى جانب بدء العمل البحثي على نطاق محدود في بندي استخدامات تعادلات القوة الشرائية ودور التعادلات في قياس الفقر على المستوى العالمي.

باء – فِرَق العمل

٦١ – أنشأ الفريق الاستشاري التقني فرق عمل لإجراء بحوث بشأن البنود التقنية المذكورة أعلاه من خطة بحوث البرنامج ولدعم حساب نتائج البرنامج. وأنشئت فرق العمل الثلاث التالية في عام ٢٠١٧: (أ) تجميع وحساب تعادلات القوة الشرائية؛ (ب) الإسكان؛ (ج) المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية القطرية. وكان يجري إلى حد كبير تنظيم اجتماعات فرق العمل بالاقتران مع اجتماعات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لتعظيم الاستفادة من وجود الوكالات الإقليمية المنفّذة لمعالجة الجوانب التشغيلية.

٦٢ – وعُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بتجميع وحساب تعادلات القوة الشرائية[١٠] في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وتمثّل الهدف الرئيسي للاجتماع في بدء مناقشات بخصوص ما يلي: (أ) بناء السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية للفترة البينية؛ (ب) ربط التحديثات الإقليمية المرحلية بعملية مقارنة عالمية؛ (ج) الضبط الدقيق لإجراءات الربط العالمي؛ (د) توفير معامِلات تسوية الإنتاجية بالنسبة للعاملين في الوظائف الحكومية وفي قطاع البناء. وعُقد الاجتماع الثاني في آذار/مارس ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة لاستعراض التقدم المحرز حتى تاريخه بشأن مواضيع خطة بحوث البرنامج الموكلة إلى فرقة العمل. وعقدت فرقة العمل اجتماعا ثالثا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في واشنطن العاصمة أيضا، حيث تمت مناقشة: (أ) مقترح لإنتاج سلاسل لتعادل القوة الشرائية مكمّلة بطريقة الاستقراء للسنوات التي تقع بين السنوات المرجعية للمقارنات؛ (ب) ضرورة إعادة حساب نتائج دورة البرنامج لعام ٢٠١١؛ (ج) مصادر البيانات الجديدة لتقدير معاملات تسوية الإنتاجية.

٦٣ – وعلاوة على ذلك، شُكّلت فرقة عمل[١١] لضمان جودة السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية تضم في عضويتها صندوق النقد الدولي، وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، والبنك الدولي. وعقدت فرقة العمل كل من اجتماعها الأول في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ واجتماعها الثاني بالاقتران مع اجتماع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في واشنطن العاصمة. واستعرض المشاركون حالة توافر وجودة المدخلات من البيانات والبيانات الوصفية اللازمة لبناء السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية المكمّلة بطريقة الاستقراء للفترة ٢٠١١-٢٠١٧، بما في ذلك بنود الإنفاق في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات أسعار الاستهلاك، ومعاملات الانكماش، والسكان، وأسعار الصرف، والبيانات الوصفية لنظام الحسابات القومية.

٦٤ – وعُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالإسكان[١٢] في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وانطلقت في الاجتماع المناقشات بشأن تعادلات القوة الشرائية والنفقات الحقيقية لخدمات الإسكان. وعقد الاجتماع الثاني في آذار/مارس ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة لمناقشة المهام المتفق عليها في الاجتماع الأول ولمناقشة خطط إنجاز النتائج النهائية المتوقعة من فرقة العمل. وتم وضع الصيغة النهائية لاستبيان البيانات الوصفية للإسكان باستخدام مدخلات من فرقة العمل، وتم توزيعها على المناطق الإقليمية في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وعقدت فرقة العمل اجتماعا ثالثا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في واشنطن العاصمة أيضا، وناقشت التقدم المحرز على صعد: (أ) خطوات جمع

(١٠) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/tf01.

(١١) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/tt01.

(١٢) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/tf02.

بيانات الإسكان وتدقيقها؛ (ب) البحوث المحدّثة بشأن مؤشرات جودة السكن؛ (ج) الربط بين المناطق الإقليمية فيما يتصل بأحجام الكتل السكنية؛ (د) الضبط الدقيق لتعاريف أنواع المساكن.

٦٥ - وعُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالمبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية القُطرية[١٣] في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة. وناقش المشاركون المواضيع الموكلة إلى فرقة العمل، بما في ذلك الانتقال إلى نهج استقصاءات الأسعار الدوّارة، وأوجه التآزر بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية من أجل تحسين الاتساق المكاني والزمني للأسعار، وتعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني. وعُقد الاجتماع الثاني في آذار/مارس ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة لعرض ومناقشة المهام المتفق عليها في الاجتماع الأول وللقيام بالأعمال الأولية اللازمة لتهيئة الساحة لإنجاز النتائج النهائية المتوقعة من فرقة العمل. وعقدت فرقة العمل اجتماعا ثالثا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في واشنطن العاصمة أيضا، ونوقشت فيه المذكرات ودراسات الحالات الإفرادية التي تم الإسهام بها بخصوص: (أ) استقصاءات الأسعار الدوّارة وبرنامج المقارنات الدولية؛ (ب) تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني؛ (ج) أوجه التآزر بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية، وتمت الموافقة على محتوى وهيكل وثائق المبادئ التوجيهية القطرية التي ستصدر بخصوص تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني وأوجه التآزر بين مؤشر أسعار الاستهلاك والبرنامج.

٦٦ - ويُشهد تزايد في الطلب على تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني؛ ويجري تنفيذ مشاريع في بلدان مختلفة منها الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا والفلبين وفييت نام والهند. ومن خلال تجميع بيانات تعادل القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني، تتاح لمقرري السياسات الوطنية أداة مهمة للمقارنة داخل المناطق المختلفة بالبلد المعني، إلى جانب توفير منظورات قيّمة تتيح اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة ومؤثرة. وكثيرا ما تستخدم تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني لتعديل خط الفقر الوطني، إضافة إلى مقارنة الاختلافات في تكاليف المعيشة بين المناطق داخل البلد. ويمكن استخدام هذه البيانات أيضا لتحديد الحد الأدنى للأجور أو المرتبات وقياس التفاوت في الدخل بين مناطق البلد الواحد.

٦٧ - وعُقد اجتماع جانبي بشأن برنامج البنك الدولي لرصد الفقر العالمي وعلاقته بتعادلات القوة الشرائية بتنظيم من الوحدة العالمية للبرنامج في أيار/مايو ٢٠١٨ في واشنطن العاصمة، بالاقتران مع الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري التقني. وفي هذا الاجتماع الجانبي، بدأت مناقشات بشأن البند المتعلق بتعادلات القوة الشرائية وعلاقتها بقياسات الفقر في خطة بحوث البرنامج، وبرنامج البنك الدولي لرصد الفقر العالمي، والكيفية التي يمكن أن يتفاعل بها برنامجا العمل هذان. ويمكن اعتبار هذه المناسبة اجتماعا تحضيريا لفرقة العمل التي ستتعامل مع البند المتعلق بتعادلات القوة الشرائية ودورها في قياس الفقر العالمي.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ستُنشأ فرقة العمل المعنية باستخدامات تعادلات القوة الشرائية لأغراض تقرير السياسات الوطنية والدولية في أوائل عام ٢٠١٩. وتضطلع الوحدة العالمية للبرنامج بالأعمال الأساسية لتهيئة الساحة للأعمال التي ستضطلع بها فرقة العمل هذه عن طريق بحث وتحديد مختلف استخدامات تعادلات القوة الشرائية وبيانات مؤشرات أسعار الاستهلاك التي تشكل الأساس الذي تنبني عليه التعادلات، وذلك كما يُبيَّن في الفرع التالي من هذا التقرير.

(١٣) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/tf03.

سادسا – المعارف والدعوة

ألف – أنشطة الدعوة المحيطة بالاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء برنامج المقارنات الدولية

٦٩ – احتُفل في عام ٢٠١٨ بمرور خمسين عاما على إنشاء برنامج المقارنات الدولية[١٤]، واستغل المجتمع هذه المحطة التاريخية لإذكاء الوعي بدور البرنامج ونواتجه. وأقيمت في هذا الصدد مناسبات على هامش الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٨ في نيويورك، بما في ذلك حفل استقبال لمندوبي اللجنة وعرض شريط فيديو ومجموعة ملصقات.

٧٠ – وأعقب ذلك مناسبة احتفالية أقيمت في أيار/مايو ٢٠١٨ في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث ألقى السير آنغس ديتون، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠١٥ ورئيس الفريق الاستشاري التقني للبرنامج، كلمة رئيسية أكد فيها أن تعادلات القوة الشرائية كان لها دور بالغ الأهمية في قياس الاقتصادات والفقر في عام ١٩٦٨، وأنها لا تزال تشكل حجر الزاوية لخطة اليوم الاستشرافية المتمثلة في خطة التنمية المستدامة. وتكلّمت أيضا عن تطور البرنامج وأهميته الراهنة شخصيات أخرى من بينها كريستالينا جورجييفا، الرئيسة التنفيذية لمجموعة البنك الدولي، ولاري سامرز، أمين الخزانة الحادي والسبعون في الولايات المتحدة، وروبرت غروفز، العميد الأكاديمي لجامعة جورج تاون، وآلان هيستون، العضو المؤسس ببرنامج المقارنات الدولية. وتمت تغطية هذه المناسبة بالبث الشبكي الحيّ، مما أتاح لجمهور عالمي متابعة وقائعها.

٧١ – وتم إعداد وعرض مواد توعوية كان من بينها شريط فيديو يلخّص تاريخ البرنامج وأهميته ومجموعة من الملصقات. وقام أيضا العديد من البلدان المشاركة بتقديم شهاداته على تأثير وأهمية البرنامج.

باء – المواد المعرفية

٧٢ – أُطلقت رسميا دورة التعلّم الإلكتروني عن أساسيات تعادلات القوة الشرائية في آذار/مارس ٢٠١٨[١٥]. وتتألف الدورة من خمسة فروع و ١٧ وحدة دراسية تغطي المواضيع العامة المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية، بما في ذلك المفاهيم، والمتطلبات على صعيد البيانات، والمنهجية، وطرق الحساب، والاستخدامات. ويستفيد من هذه الدورة التفاعلية جمهور كبير يشمل مقرري السياسات والمنظمات الدولية والباحثين والطلاب وعامة الجمهور ممن يرغبون في تعزيز معرفتهم بتعادلات القوة الشرائية. وتقدم الدورة عن طريق حيز التعلم الإلكتروني المفتوح للبنك الدولي، وهو وجهة للتعلم الإلكتروني في مجال التنمية. وخلال الأشهر الستة الأولى منذ إطلاق الدورة، التحق بها حوالي ٢٩٠ شخصا. واستُخدمت الدورة أيضا في حلقات العمل الإقليمية والوطنية لتدريب الموظفين الحكوميين.

(١٤) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/50th-anniversary.

(١٥) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/e-learning.

٧٣ - وفي أواخر عام ٢٠١٨، أطلقت الوحدة العالمية للبرنامج سلسلة مدونات شبكية عن البرنامج عبر بوابة البنك الدولي لمدوّنات البيانات، حيث يُدعى المؤلّفون إلى استكشاف الأفكار والقضايا تحت مظلة البرنامج، بما في ذلك الابتكارات في مجال جمع البيانات وتجميعها وتبويبها الانتقائي ونشرها، والمناقشات المتعلقة بالمنهجية، وكذلك استخدام تعادلات القوة الشرائية في عالم بيانات التنمية الآخذ في النمو.

جيم - المواد التوعوية

٧٤ - في إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز استخدام تعادلات القوة الشرائية، أطلقت الوحدة العالمية للبرنامج موقعا شبكيا جديدا للبرنامج في نيسان/أبريل ٢٠١٧، كما أفيد به سابقا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتيحت المواد على الموقع الشبكي من أجل تعزيز جميع جوانب البرنامج مع الحفاظ على شفافيته. ويتضمن الموقع الشبكي روابط تتيح الوصول إلى مستودع يحتوي على أكثر من ١ ١٠٠ ملف توفّر رؤية عامة للبرنامج وتاريخه، وهيكل إدارته، ونتائجه وأوجه استخدامها، ومنهجيته، وخطة بحوثه. ويوفر الموقع أيضا معلومات ووثائق فيما يتعلق باجتماعات إدارة البرنامج، إلى جانب التقارير والكتيبات ومقاطع الفيديو والرسائل الإخبارية الصادرة عن البرنامج، ووصلات إلى مقالات منشورة في وسائط الإعلام وورقات أكاديمية وبحثية، ومنشورات رئيسية استخدمت فيها بيانات البرنامج ونتائجه.

٧٥ - وقد غيرت الوحدة العالمية للبرنامج مؤخرا تسمية رسالتها الإخبارية الفصلية لتصبح ”ICP Highlights“[١٦]. وبفضل منصة جديدة سهلة الاستخدام، تواصل الرسالة الإخبارية توفير معلومات تغطي مواضيع إدارة البرنامج، وأنشطته المتعلقة ببناء القدرات والتوعية، فضلا عن المعلومات المتعلقة بأحدث استخدامات البرنامج وبيانات تعادل القوة الشرائية.

دال - المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية

٧٦ - عُرضت معلومات عن البرنامج في جناح البنك الدولي في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات الذي أقيم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان البرنامج أيضا متصدّرا للمشهد في مؤتمرين عُقدا في أواخر عام ٢٠١٨ في الصين، أحدهما عُقد في تشرين الأول/أكتوبر تحت عنوان ”خمسون عاما على إنشاء برنامج المقارنات الدولية: الإنجازات المتحققة وسبيل المضي قدما“، والآخر في كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان ”مقارنات الفقر والأحوال المعيشية داخل القطر الواحد: قياس الرفاه على المستوى المحلي لأغراض السياسة العامة مع التركيز على الصين“.

٧٧ - وسيُعقد الاجتماع السادس عشر لمجموعة أوتاوا في أيار/مايو ٢٠١٩ في البرازيل، وستكون تعادلات القوة الشرائية مُدرجة على جدول الأعمال، مع التركيز بصفة خاصة على دمج البرنامج ومؤشرات أسعار الاستهلاك وجعلهما متسقين. وبالإضافة إلى ذلك، ستُنظّم جلسة بعنوان ”المقارنات المستندة إلى تعادلات القوة الشرائية بين البلدان وداخل البلد الواحد“ في إطار المؤتمر الاستثنائي للرابطة الدولية للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في الاتحاد الروسي.

٧٨ - ويجري تعهّد قائمة شاملة بالمؤتمرات والحلقات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج على الموقع الشبكي للبرنامج.

(١٦) انظر www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/newsletter.

سابعا – استخدامات وتطبيقات تعادلات القوة الشرائية

٧٩ – تُستخدم تعادلات القوة الشرائية وما تستند إليه من بيانات مؤشرات أسعار الاستهلاك في مجموعة كبيرة من التحليلات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وهي تغطي العديد من المواضيع تحت مظلات التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتستخدم تعادلات القوة الشرائية في الدراسات الشاملة لعدة بلدان والدراسات التي تتناول الحركات الزمنية، وذلك لإنتاج بيانات متسقة ومحكمة وذات مغزى لتُستخدم ليس فقط من جانب الأوساط الإنمائية والباحثين، ولكن أيضا من جانب مقرري السياسات ووسائط الإعلام وعموم الجمهور.

٨٠ – ولقياس وتيرة استخدام البيانات، أجري مؤخرا استعراض لعدد مرات ظهور مصطلح ”تعادل/تعادلات القوة الشرائية“ على الإنترنت خلال شهر من عام ٢٠١٨ باستخدام أداة فاكتيفا (Factiva) البحثية التي يمكنها الدخول على ٠٠٠ ٣٦ مصدر شبكي. وتبيّن أن المصطلح ظهر في أكثر من ٥٠٠ إشارة مرجعية خلال هذه الفترة، وهو ما يشمل نحو ١١٥ مادة منشورة على الوسائط الإخبارية الرئيسية. وكانت الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية هي البلدان التي ذُكرت بأعلى وتيرة، في حين أشير أيضا إلى ٨٠ بلدا آخر. وقد ساهم أيضا بنصيب في هذا المجموع التقارير التي تصدرها الأوساط الإنمائية الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك الورقات الصادرة عن هيئات البحوث والمنافذ الأكاديمية الأخرى. ومثّلت صحائف الوقائع والتوقعات الصادرة لفرادى البلدان نحو ١٥٠ مادة من المواد الداخلة في حساب المجموع الشهري.

٨١ – وهناك تحليلات أجريت مؤخرا تم فيها استخدام تعادلات القوة الشرائية لمقارنة أحجام الاقتصادات الوطنية باستخدام بيانات الناتج المحلية الإجمالي المحسوبة باستخدام تعادل القوة الشرائية. ومن الأمور المشجعة أن الناتج المحلية الإجمالية المحسوبة بتعادل القوة الشرائية باتت تُستخدم على نطاق أوسع وبصورة أدق لعقد المقارنات فيما بين البلدان في كثير من المقالات والدوريات، بدلا من استخدام قيم الناتج المحلي الإجمالي محوّلة باستخدام أسعار الصرف. وتصدر الوحدة العالمية للبرنامج مجموعة من المطويات ومقاطع الفيديو والمدونات الإلكترونية لشرح الاختلافات بين هذه القياسات الاقتصادية، وتوزَّع هذه المواد على نطاق واسع عبر قنوات البنك الدولي وعبر الروابط التي تصل المستخدم بالموقع الشبكي للبرنامج.

٨٢ – ويوفر استخدام الناتج المحلي الإجمالي المحسوب باستخدام تعادل القوة الشرائية مقياسا للكفاءة في استخدام الطاقة لأغراض الغاية ٣ من الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة: كثافة الطاقة، التي تمثل حسابياً مقلوب الكثافة، أو كمية الطاقة المستخدمة لإنتاج ما يكافئ دولارا واحدا (بتعادلات القوة الشرائية) من السلع والخدمات، وهناك تحليل حديث[١٧] يبيّن كيف يختلف هذا الشيء بين البلدان. وبالمثل، تتوخّى الغاية ٤ من الهدف ٩ إيجاد تكنولوجيات وعمليات تصنيع نظيفة وسليمة بيئيا ورصد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بتعادل القوة الشرائية استنادا إلى تثبيت أساس المقارنة عند القيمة الحقيقية لدولار الولايات المتحدة في سنة ٢٠١٠. ويعتمد مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي على الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتعادل القوة

(١٧) World Bank and others, “Energy efficiency”, in *Tracking SDG7: The Energy Progress Report 2018* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

الشرائية لتحديد حجم كل من السوق المحلية والأجنبية لأغراض حساب الركيزة العاشرة التي يقوم عليها المؤشر. وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم تعادلات القوة الشرائية للمقارنة بين اقتصادات المدن الكبرى[١٨] حول العالم.

٨٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتعادل القوة الشرائية يستخدم على نطاق واسع، وفي كثير من الحالات من زاوية ارتباطه بمؤشرات ومتغيرات أخرى منها مثلا الدخل الشهري وأعداد الفقراء وأحجام الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي[١٩]، ومعدّلات انتشار التقزم[٢٠]، ومعدلات الالتحاق بالتعليم والتحصيل العلمي[٢١]، والإنتاجية (مقيسة بواسطة بيانات الإضاءة الليلية)[٢٢]، ومعدلات توليد النفايات[٢٣]، ومقياس لمفهوم ''السلام الإيجابي''[٢٤]، والمواقف حيال العولمة[٢٥]، والاستثمار الأجنبي[٢٦]، والعبء الضريبي في بلد ما[٢٧]. ومن البيانات المستخدمة بصورة مماثلة مؤشرات البنك الدولي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، محسوبةً بتعادل القوة الشرائية.

٨٤ - ويعبَّر عن خطوط الفقر الدولية باستخدام تعادلات القوة الشرائية، وهي تعكس الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التغذوية اليومية والاحتياجات من الكساء والمأوى على الصعيد المحلي، أو تكلفة استهلاك هذه الاحتياجات. ويستند أدنى مستوى لهذا المقياس، وهو ١,٩٠ دولار يوميا (بتعادل القوة الشرائية لسنة ٢٠١١)، إلى خطوط الفقر الوطنية للبلدان المنخفضة الدخل، ويُعتبر أن من يعيشون تحت هذا الخط (''عدد الفقراء'') هم من يعيشون في ''الفقر المدقع''. وهناك خطا فقر دوليان آخران مستندان إلى مستويات دخول واستهلاك الشريحتين الدنيا (٣,٢٠ دولارات) والعليا (٥,٥٠ دولارات) من البلدان المتوسطة الدخل. وتمثل خطوط الفقر هذه وما يرتبط بها من بيانات

(١٨) Julia Bird and others, *Toward Great Dhaka: A New Urban Development Paradigm Eastward* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(١٩) Katheleen Beegle, Aline Coudouel and Emma Monsalve, eds., *Realizing the Full Potential of Social Safety Nets in Africa* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٢٠) Sebastian Vollmer and others, "Association between economic growth and early childhood undernutrition: evidence from 121 demographic and health surveys from 36 low-income and middle-income countries", *The Lancet*, Global Health, vol. 2, No. 4 (April 2014).

(٢١) Eastern Caribbean Central Bank, "Report on the financial regulations for the foreign service of St. Kitts and Nevis", June 2018

(٢٢) María Marta Ferreyra and Mark Roberts, eds., *Raising the Bar for Productive Cities in Latin America and the Caribbean* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٢٣) Silpa Kaza and others, *What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050*, Urban Development Series (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٢٤) Institute for Economics and Peace, *Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World* (Sydney, 2018).

(٢٥) انظر www.economist.com/graphic-detail/2016/11/18/what-the-world-thinks-about-globalisation.

(٢٦) David Michael Gould, *Critical Connections: Promoting Economic Growth and Resilience in Europe and Central Asia* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٢٧) The Inefficiency of Inequality (United Nations publication, Sales No. E.18.II.G.11).

لأعداد الفقراء الأساس الذي يقوم عليه الكثير من البحوث. فعلى سبيل المثال، يمثل القضاء على الفقر المدقع أولى غايات الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، ويُستخدم في رصدها على مر الزمن خط الفقر المحدد عند ١,٩٠ دولار. وتُستخدم خطوط الفقر المحسوبة بتعادل القوة الشرائية لقياس تأثير تغير المناخ على معدلات الفقر[٢٨] عند دراسة احتمالات فقدان المحاصيل والإيرادات البيئية عبر المناطق.

٨٥ - وهناك تحليلات شتى يتم في إطارها تحويل قيم نقدية أخرى إلى القيم الدولارية المحسوبة بتعادل القوة الشرائية لإتاحة عقد المقارنات عبر الحدود القطرية. ومن هذه القيم مثلا قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والحد الأدنى للأجور، والإنفاق الحكومي على التعليم[٢٩]، وتكلفة العنف، والوفورات المحتمل تحقيقها من خلال خفض معدل وفيات الأطفال وتحسين التغذية[٣٠]. ومن الأمثلة المهمة حساب قيمة المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الاستهلاك أو الدخل للشريحة المجتمعية التي تمثل أفقر ٤٠ في المائة ولعموم السكان باستخدام تعادل القوة الشرائية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية ١ من الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة التي تتوخى تعزيز الرخاء الأكثر إنصافا مع مرور الوقت.

٨٦ - ويمثل الهدف المزدوج للبنك الدولي، المتمثل في القضاء على الفقر مع تعزيز الرخاء المشترك، مرآةً للهدفين ١ و ١٠، وبالتالي يُعتمد على تعادلات القوة الشرائية لرصد التقدم المحرز صوب تحقيقه.

٨٧ - وكما هو مبيّن أعلاه، تستخدم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعادلات القوة الشرائية في مؤشرات خمسة من أهدافها الـ ١٧. وهناك تحليلات أخرى تستخدم المؤشرات المحسوبة بتعادل القوة الشرائية لتوسيع نطاق تأثير هذه الأهداف: فهناك أطلس البنك الدولي لأهداف التنمية المستدامة الذي يتناول الغاية ٨ من الهدف ٣، التي تتوخى توفير الحماية من المخاطر المالية للأشخاص الذين يتكبدون نفقات صحية، وذلك عن طريق رصد الأشخاص الذين يُدفعون إلى أسفل خط الفقر بسبب نفقات الرعاية الصحية التي يدفعونها من جيوبهم. ويبحث المنشور المعنون ''إدارة التكامل من أجل تحسين فرص العمل وتحقيق الرخاء المشترك'' (*Managing integration for better jobs and shared prosperity*)، الصادر عن مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة العمل الدولية، في المواضيع التي يتطرق إليها الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) باستخدام نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بتعادلات القوة الشرائية لمقارنة الإنتاجية عبر مختلف أنحاء المنطقة الإقليمية.

٨٨ - ويجري في إطار لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالبنك الدولي، وكذلك تقرير الأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة، تتبّع التقدّم المحرز على مر الزمن مقيسا بالمؤشرات المحسوبة بتعادلات القوة الشرائية، أو تحليل الأنماط السائدة في البيانات الناتجة عن ذلك على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهناك خلاصات مماثلة تركّز على مناطق معينة ومنها المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٨ (*Key Indicators for Asia and the Pacific, 2018*)، وتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠١٧: تتبع التقدم المحرز بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة

(٢٨) Stephane Hallegatte and others, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, Climate Change and Development Series (Washington, D.C., World Bank, 2016).

(٢٩) World Bank, *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٣٠) المرجع نفسه.

The 2017 Africa Sustainable Development Report: Tracking Progress on Agenda 2063 and) *the Sustainable Development Goals*).

٨٩ - ومن التطبيقات الأخرى الخاصة بمنطقة إقليمية بعينها الدراسة التي أجراها مصرف التنمية الآسيوي[٣١] بخصوص مدى مساعدة نقل العمالة من الزراعة إلى قطاعات أخرى في زيادة أجورهم إلى ما يفوق الحد الأدنى للأجر الشهري لأسرة مكونة من أربعة أفراد محسوبا باستخدام تعادلات القوة الشرائية. وقد استخدم المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي تعادلات القوة الشرائية في توصياته[٣٢] المتعلقة بالبدلات المدفوعة لأعضاء السلك الدبلوماسي في سانت كيتس ونيفس. وقد جرى في العديد من الاستخدامات المشار إليها في الفقرات السابقة الرجوع إلى تقارير إقليمية: تستخدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تعادلات القوة الشرائية في المنشور الذي يتناول ما يترتب على عدم المساواة من فقدان للكفاءة (*The Inefficiency of Inequality*)، وتربط بين العبء الضريبي للبلدان وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوبا باستخدام تعادلات القوة الشرائية؛ ويستخدم تقرير القدرة التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠١٨ (*Arab World Competitiveness Report 2018*) تعادلات القوة الشرائية لتقدير أحجام الأسواق؛ ويتناول التقرير المعنون ''صلات حرجة: تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود في أوروبا ووسط آسيا'' (*Critical Connections: Promoting Economic Growth and Resilience in Europe and Central Asia*) الكيفية التي يمكن بها للتجارة والاستثمار والهجرة وغير ذلك من الصلات التي تربط بين البلدان أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي في منطقة أوروبا ووسط آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم تعادلات القوة الشرائية في تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائص الهجرة وأنماط سفر المواطنين؛ ويتناول منشور التوقعات الاقتصادية لشمال أفريقيا لعام ٢٠١٨ (*North Africa Economic Outlook 2018*) أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة وتوقعاته لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ويستكشف العلاقة بين الأمن الغذائي والفقر في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم تعادلات القوة الشرائية لتحديد الشرائح السكانية التي تعيش تحت مختلف خطوط الفقر، بما في ذلك خط الفقر الذي يخص المنطقة تحديدا عند مستوى ٢,٩٠ دولار يوميا، ويُحسب على أساسها متوسط نصيب الفرد من العجز في اليوم.

ثامنا - المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها

٩٠ - ثمة عدد من المخاطر التي تتهدّد إنجاز دورة عام ٢٠١٧ وتحويل برنامج المقارنات الدولية إلى برنامج دائم، وهي مبيَّنة في الفقرات التالية.

(٣١) Arturo Martinez, Rhea Molato Gayares and Mia Kim Maceda Veloso, "It's not only manufacturing – trade services also take workers out of poverty", Asian Development Blog, 13 July 2018.

(٣٢) "Report on the financial regulations for the foreign service of St. Kitts and Nevis".

ألف – المخاطر المتعلقة بمشاركة البلدان

٩١ – هناك ما مجموعه ١٧٥ بلدا مشاركا في دورة عام ٢٠١٧، مقارنةً بالبلدان الـ ١٧٧ التي شاركت مشاركة كاملة في دورة عام ٢٠١١. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كانت البيانات قد وردت من ١٦٥ بلدا وكانت هناك جهود جارية للحصول على البيانات من البلدان العشرة المتبقية.

٩٢ – وعلاوة على ذلك، عانت جزر البحر الكاريبي من آثار الإعصار الفتّاك الذي ضربها، مما أدى إلى تأخّر بدء استقصاءات البرنامج؛ بيد أنه كان هناك ٢٢ جزيرة تضطلع فعليا بأنشطتها المتصلة بالبرنامج في عام ٢٠١٨. وتشارك الأرجنتين أيضا في دورة عام ٢٠١٧ بعد غياب طويل؛ ويجري كل من أوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وجورجيا عملية خاصة به لربطه بالنتائج العالمية من خلال مناطق إقليمية معينة تحت مظلة البرنامج.

٩٣ – وعلى الرغم من كل هذه الجهود، هناك بضعة بلدان في أفريقيا وآسيا وغرب آسيا واجهت أوضاعاً جيوسياسية غير مستقرة أعاقت مشاركتها. وعلى الرغم من صعوبة التخفيف من حدة هذه المخاطر، فإن الوكالات العالمية والإقليمية المنفِّذة ملتزمة ببناء القدرات في الدول الهشة وتلك التي تعاني من النزاعات، وتشجع باستمرار البلدان الواقعة في تلك المناطق على المشاركة في أنشطة بناء القدرات، حتى وإن لم تكن قادرة على إجراء استقصاءات البرنامج.

باء – المخاطر المتعلقة بالتوقيت

٩٤ – يشكل التأخّر في بدء أنشطة استقصاء دورة عام ٢٠١٧ في بعض المناطق والبلدان خطرا ليس فقط على الجدول الزمني العام، بل وعلى تغطية النتائج وجودتها. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان من بين البلدان الـ ١٧٥ المشاركة عشرة بلدان متأخرة في تقديم بيانات أسعار استهلاك الأسر المعيشية ونحو ١٠٠ بلد ما زال بصدد إجراء الاستقصاءات وعمليات التجميع لبيانات الإسكان والأجور الحكومية وإجمالي تكوين رأس المال. وعلاوة على ذلك، تشكل محدودية قدرة بعض الوكالات الوطنية المنفّذة على الاضطلاع بأنشطة البرنامج، ومحدودية قدرة بعض الوكالات الإقليمية المنفّذة على تقديم المساعدة التقنية المتخصصة وإعداد النتائج الإقليمية للبرنامج مخاطرَ إضافية تهدّد فرص إصدار نتائج دورة عام ٢٠١٧ بنهاية عام ٢٠١٩ كما هو مقرّر.

٩٥ – وناقش فريق التنسيق المشترك بين الوكالات هذه المخاطر في اجتماعه المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨ واتفق على تدابير التخفيف التالية التي نُفّذت في عام ٢٠١٨: (أ) وجّه الرئيسان المشاركان لمجلس إدارة البرنامج رسائل إلى جميع الوكالات الوطنية المنفذة في أيار/مايو ٢٠١٨ لحثّها على إنجاز أنشطة دورة عام ٢٠١٧ وفقا للجدول الزمني المتّفق عليه لضمان التنفيذ الناجح للدورة وفي غضون الإطار الزمني المقرر؛ (ب) ضاعفت الوكالات الإقليمية المنفّذة جهودها في مجال المتابعة مع فرادى البلدان للوقوف على حالة أنشطتها وتحديد أي احتياجات قد تلزمها على صعيد التمويل أو المساعدة التقنية؛ (ج) كفلت الوكالات الإقليمية المنفذة عقد حلقات العمل الإقليمية في الوقت المناسب؛ (د) أوفدت الوحدة العالمية للبرنامج بعثات للمساعدة التقنية المتخصصة إلى الوكالات الإقليمية والوطنية للمساعدة في تنفيذ أنشطة البرنامج؛ (ه) قدمت الوكالات الإقليمية المنفذة جميع البيانات المتاحة من دورة عام ٢٠١٧ بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٨، مما مكّن الوحدة من الشروع في عملية التدقيق العالمية.

جيم – المخاطر المرتبطة بالجودة والقابلية للمقارنة والانفتاح

٩٦ – قد تتأثر جودة نتائج البرنامج بعوامل شتّى، منها مشاكل جودة البيانات المدخلة، وكذلك جودة تجهيز البيانات أو الأخطاء في الحساب. وكتدبير تخفيفي، أنشئت فرق عمل تحت مظلة الفريق الاستشاري التقني لتكون متفرغة لحساب النتائج وتقييم جودتها قبل نشرها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل معنية بضمان جودة بيانات السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية، وذلك لتقييم توافر وجودة بيانات السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية وما يتصل بها من بيانات وصفية.

٩٧ – ومن خلال أول تقييم للبيانات المدخلة لأغراض دورة البرنامج لعام ٢٠١٧، تبيّن أن البيانات المتاحة في هذه المرحلة المبكرة أكثر إحكاماً منها في جولات البرنامج السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير نُهُج مبتكرة للتدقيق توظَّف فيها تقنيات العرض المرئي للبيانات لزيادة كفاءة عمليات ضمان الجودة المطبّقة في البرنامج. بيد أن الجهود الرامية إلى كفالة جودة البيانات داخل المنطقة الإقليمية الواحدة وبين المناطق الإقليمية كانت بحاجة إلى مزيد من المساعدة في التدقيق والمساعدة التقنية في مختلف المناطق.

٩٨ – من شأن ضعف إمكانية مقارنة نتائج البرنامج بين النقاط الزمنية أن يحدّ من قابليتها للاستخدام، وبالتالي فهو يشكل خطرا على البرنامج. وهناك إمكانية للتخفيف من حدة بعض المخاطر المرتبطة بالقابلية للمقارنة في إطار البرنامج. فعلى سبيل المثال، من شأن قرار عدم إدخال أي تغييرات منهجية رئيسية على دورة عام ٢٠١٧ تحسين إمكانية مقارنة نتائج البرنامج بين النقاط الزمنية. غير أن بعض العوامل التي تنتقص من فرص بلوغ الوضع الأمثل على صعيد القابلية للمقارنة هي عوامل خارجة عن سيطرة البرنامج. فعلى سبيل المثال، هناك تحديات واضحة تتعلق بمقارنة النتائج بين النقاط الزمنية ناشئة عن انتقال البلدان من مناطق معينة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيُجرى تقييم للاتساق بين نتائج دورتي البرنامج لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٧ بمجرّد توافر النتائج الأولية لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧.

٩٩ – أما بالنسبة لإمكانات الوصول إلى البيانات وانفتاحها، فمن من شأن الحدّ من انفتاح بيانات البرنامج المساس بقيمة البرنامج على المدى الطويل. وللتخفيف من حدة هذا النوع من المخاطر، تدور مناقشات داخل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لتوسيع نطاق نشر نتائج البرنامج بحيث تغطي عناوين بنود أكثر تفصيلاً، ولدراسة إمكانية تزويد المستعملين بالقدرة على الوصول إلى بيانات أكثر تفصيلاً، مع احترام القيود المتعلقة بالسرية وبضمان جودة البيانات.

دال – المخاطر المالية والمرتبطة بالاستدامة

١٠٠ – واجهت دورة عام ٢٠١٧ تحديات على صعيد توجيه الأموال في الوقت المناسب بين الجهات المانحة والوكالات المنفذة والبلدان بسبب ازدياد عدد طبقات الإجراءات الإدارية أو عدم استيفاء بعض البلدان لشروط استحقاق تلقّي الأموال. ويجري التخفيف من العقبات الإدارية من خلال زيادة الجهود الرامية إلى تقليل الإجراءات البيروقراطية.

١٠١ – ولضمان استدامة البرنامج بحيث يصبح برنامجا دائما، لا بد من إدماجه في برامج العمل العادية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وستقوم فرقة عمل متفرّغة تحت مظلة الفريق الاستشاري التقني بإعداد وثيقة للتوعية بأوجه استخدام بيانات البرنامج وبيانات تعادل القوة الشرائية في صنع السياسات،

وذلك لمساعدة كبار الإحصائيين على الدفع بحجج أقوى لإدماج البرنامج في برنامج العمل العادي لوكالاتهم ولضمان توفير الموارد الوطنية الدائمة المطلوبة لهذا العمل. وتُحَثّ الوكالات الإقليمية المنفّذة أيضاً على إدماج البرنامج في برامج عملها العادية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية.

تاسعا – الخلاصة

١٠٢ – يجري تنفيذ دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ في جميع المناطق الإقليمية، وقد اضطُلع بأنشطة شتّى في مجالات الإدارة وبناء القدرات والبحث. بيد أن التحديات والمخاطر لا تزال ماثلة. فالتأخر في جمع البيانات وتقديمها في بعض المناطق والبلدان يشكل خطرا على آنية نتائج البرنامج وتغطيتها وجودتها.

١٠٣ – ومع ذلك، فإن هناك بعض التحديات التي تجلب معها فرصا في الوقت ذاته. فقد حثت اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين البلدان المشاركة على إدماج أنشطة البرنامج في برامج عملها وميزانياتها العادية. ومن خلال إفهام مقرري السياسات الكيفية التي يمكن بها استخدام بيانات البرنامج في وضع السياسات الوطنية، سيصبح تحقيق هذا الهدف أسهل. وفي هذا الصدد، يعالج مختلف الأنشطة المعرفية والدعوية المستعرضة في هذا التقرير، فضلا عن عدد من المواضيع المدرجة في خطة بحوث البرنامج، أهمية تعادلات القوة الشرائية وما يتصل بها من قياسات لمقرري السياسات.

١٠٤ – وبالنسبة للمراحل اللاحقة لدورة عام ٢٠١٧، يلزم أن تبدأ في عام ٢٠١٩ أعمال التحضير لدورة البرنامج لعام ٢٠٢٠. وهذا يستوجب ضمان توافر ما يلزم على صعيدي التمويل والترتيبات الإدارية كي يمكن جمع البيانات بفعالية ودون تأخير.

١٠٥ – ولا تزال الوكالات المنفّذة العالمية والإقليمية والوطنية تكرس جهودها للتخفيف من حدة جميع المخاطر للمساعدة على تحقيق الهدف الآني المتمثل في نجاح دورة البرنامج لعام ٢٠١٧، وكذلك الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحويل البرنامج إلى برنامج متواصل ودائم.

١٠٦ – **ويُرجى من اللجنة أن تقوم بما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بالتقدم المحرز على صعيد تنفيذ دورة عام ٢٠١٧ وبالمخاطر التي لم تُعالج بعد؛**

(ب) **حثّ الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية على إنجاز أنشطة دورة عام ٢٠١٧ دون مزيد من التأخير ضمانا لآنية نتائج عام ٢٠١٧؛**

(ج) **الإيعاز إلى القائمين على البرنامج ببدء الأعمال التحضيرية لدورة عام ٢٠٢٠؛**

(د) **إقناع الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية بضرورة إدماج البرنامج ضمن برامج عملها الإحصائية العادية لضمان استدامة البرنامج باعتباره برنامجا دائما.**